كلمة دولة السيد عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء، الجمهورية اليمنية

السيد رئيس المؤتمر
السادة رؤساء الوفود
السادة الحاضرون

يسعدني أن أشارك في مؤتمر القمة العالمي للأغذية. ويشرفني في البداية أن أنقل تحيات فخامة الأخ الفريق/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، تأييده الكامل للمؤتمر وتمنياته بنجاح أعماله.

كما ويطيب لي أن أعبر عن الأهمية البالغة التي توليها الجمهورية اليمنية لانعقاد هذا المؤتمر الدولي، لمجمل أهدافه وتوجهاته العامة. ولا شك أن هذا الحشد الكبير إنما يجسد ويؤكد على أهمية ما تحتله قضية الأمن الغذائي وتوفير التغذية لكل مواطني بلدان العالم. واستئصال الجوع والفقر، حق من الحقوق الأساسية للانسان وباعتبار الأمن الغذائي المستدام من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأود أولا أن أتوجه بالشكر والتقدير للحكومة الايطالية لاستضافتها هذا المؤتمر ولما وفرته من الأجواء المناسبة لانعقاده في العاصمة الجميلة والتاريخية روما. ولما لقيناه من حفاوة الاستقبال. كما أتوجه بالشكر والتقدير للجهود التي بذلها السيد الدكتور جاك ضيوف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل انعقاد المؤتمر ومعه كل المسؤولين والمختصين في المنظمة.

ويسعدني التأكيد على عزم الجمهورية اليمنية وارادتها السياسية في التعاون والتنسيق الوطني والاقليمي والدولي وبمختلف الاشكال والوسائل والآليات من أجل تحقيق الأمن الغذائي المستدام والقضاء على الجوع والفقر وتأييدها لاعلان روما بشان الأمن الغذائي العالمي واستعدادها لاتخاذ كافة الخطوات والاجراءات المناسبة التي من شأنها الاسهام بانجاح مقررات ونتائج هذا المؤتمر الدولي.

السيد رئيس المؤتمر
السادة رؤساء الوفود

كما تعلمون جميعا فان اليمن كانت واحدة من أقدم الحضارات الانسانية في المرحلة الزراعية من تاريخ التطور الانساني. حيث قدم اليمنيون القدماء في تلك الأزمنة واحدة من أنجح وأزهى التجارب التي خلقت نموذجا فريدا ومثمرا لعبقرية التعامل والتلاؤم بين الانسان والمكان، حيث جرى تشييد الحضارة العريقة لمملكة سبأ الشهيرة وتجاوزت فيها عبقرية الانسان العديد من المصاعب وفي طليعتها افتقار اليمن لأي نهر واعتماده على الأمطار الموسمية. لقد تم تجاوز تلك العقبة الكبرى بابتداع منظومة فريدة من السدود الحاجزة لمياه الأمطار، وشبكة متناسقة لقنوات الري والأساليب الزراعية المتنوعة. واستغلال التنوع البيئي والمناخي لمناطق البلاد المختلفة ولكامل الطاقة البشرية للرجل والمرأة، واستغلال فريد لكافة المساحات الصالحة للزراعة بما فيها المدرجات الجبلية التي نحتها اليمنيون بأسلوب متميز، وخلق نظام حكم ديمقراطي، وعلاقات تجارية نشطة مع المحيط الخارجي حتى غدت اليمن ممرا للتجارة بين بلدان الشرق والغرب مثلما تستعيد الآن مكانتها في هذا المضمار من خلال تنشيط ميناء عدن الدولي الشهير.

لقد توحدت اليمن في ٢٢ مايو ١٩٩٠ بعد قرون طويلة من التشتت والتمزق. ويشكل الاعلان عن قيام الجمهورية اليمنية في هذا التاريخ مرحلة جديدة في تاريخ اليمن تعتمد على الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة عبر صناديق الانتخابات واحترام الحريات وحقوق الانسان والاتجاه نحو نظام اللامركزية من خلال منح المحافظات المزيد من الصلاحيات وايمان بلادنا بحل كافة مشاكلها مع الغير بالطرق السلمية.

إن اليمن تؤمن بقدرة الانسان على تحقيق الأمن الغذائي المستدام وبامكانية القضاء على الفقر والجوع في ظل الامكانيات والقدرات والوسائل الضخمة والهائلة التي غدت في متناول الانسان اليوم، والتي نأمل أن تعمم على كل بلاد العالم، الأمر الذي يستوجب تعزيز التعاون الدولي لتوفير هذه الامكانيات والوسائل للبلدان المحتاجة.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

وفي اطار الجهود الوطنية المستمرة لتحسين الوضع الغذائي العام للسكان والعمل على تقليص مظاهر الفقر والجوع وسعيا نحو تحقيق الأمن الغذائي المستدام. فقد اشتملت الخطة الخمسية، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٦ – ٢٠٠٠م على السياسات الاستراتيجية والأهداف العامة والمهام المباشرة لتطوير الأوضاع في القطاع الزراعي والسمكي وتندرج في هذا السياق الكثير من

المشاريع والخطط التي تهدف الى دعم النجاحات التي تحققت والمزيد من التوسع الرأسي والأفقي في مجال الانتاج الزراعي والسمكي.

فالقطاع الزراعي والسمكي يحتل في بلادنا مكانة كبيرة في اقتصادها الوطني حيث يرتبط به حوالي (٧٦ في المائة) من اجمالي عدد السكان، ويعمل فيه ٥٣ في المائة من اجمالي القوى العاملة، ويسهم بنسبة ١٨ر٤ في المائة من الناتج المحلي، ولقد استهدفت خطط التنمية في القطاع الزراعي والسمكي بناء وتحسين وتطوير مجالات الري واستصلاح الأراضي الزراعية، وبناء السدود، واستغلال المياه الجوفية، وترشيد استخدامها، وتوفير القروض الميسرة للمزارعين والصيادين لتمكينهم من الحصول على مختلف الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة، وتوفير الأسمدة والبذور المحسنة، وتشجيع الجمعيات التعاونية للمزارعين والصيادين، وتنظيم رعاية الأسرة الريفية، وتوفير الخدمات البيطرية والارشادية، ومكافحة التصحر والآفات الزراعية، وتشجيع البحوث والدراسات المتخصصة وغير ذلك، اضافة الى جذب وتشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي والسمكي، وتسعى الخطة لتحقيق معدل نمو القطاع الزراعي السمكي بنسبة ٩ في المائة سنويا.

لقد نجحت سياسات بلادنا خلال السنوات الماضية في تحقيق زيادة ملموسة في انتاج الخضراوات والفواكه والأسماك الى حد الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض من هذه السلع ورغم ذلك فلا تزال هناك فجوة كبيرة بين الحاجات الاستهلاكية المتزايدة للسكان من الأغذية وخاصة الحبوب، وبين الانتاج المحلي يتم تغطيتها بالاستيراد من الخارج وتقوم بلادنا بتقديم دعم كبير لأسعار الحبوب من أجل ايصالها الى المستهلكين بأسعار مناسبة.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

إن الالتزام بتخفيض اعانات التصدير وازالة الدعم للمنتجات الزراعية وخاصة الحبوب سيؤدي الى ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية وسيكون لذلك تأثير سلبي على بعض الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض، مما سيؤدي الى ارتفاع أزمة الغذاء التي تعاني منها شعوب هذه الدول. ونظرا لطابع العجز الغذائي الذي تعاني منه الكثير من الدول النامية ومنها بلادنا والتأثيرات السلبية المتوقعة في هذا الصدد على اتفاقية تحرير التجارة، فاننا نؤكد على أهمية تنفيذ القرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن برامج الاصلاح في أقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة للمواد الغذائية.

كما نطالب باستمرار المعونات الغذائية كشكل من أشكال تخفيف أزمة الغذاء والجوع في البلدان النامية.

كما نؤكد على أهمية وقوف المؤتمر بعناية أمام بعض القضايا التي تهم الكثير من البلدان النامية والتي تتمثل في اعفاء البلدان النامية والفقيرة من الديون، وعدم استخدام الأغذية في الضغط على بعض الدول والشعوب وبما يخالف القوانين والمواثيق الدولية ومبادىء حقوق الانسان، وقضية نقل التقنية الزراعية الحديثة وتسهيل الحصول على البذور المحسنة. ومنع تصدير المبيدات والمواد الضارة الى البلدان النامية وتشجيع تعاون دول الجنوب فيما بينها.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

لقد شرعت بلادنا منذ مطلع العام الماضي ١٩٩٥ م بتنفيذ برنامج للاصلاح الاقتصادي والمالي والاداري يهدف الى معالجة مختلف أوجه الاختلالات في الاقتصاد الوطني. وتحقيق التحول في طابع الاقتصاد بما يتلاءم ومتطلبات خيار النهج الديمقراطي حيث تضمن البرنامج مجموعة من الاجراءات تهدف الى تعبئة وحشد الايرادات واحتواء وتقليص للنفقات. ولتدعيم تلك الاجراءات أدخلت اصلاحات كبيرة في أسعار الفائدة كما تم ادخال أدوات الدين الحكومي للسوق.. اضافة الى الاعداد والتحضير لعملية الخصخصة . كما تم تحرير التجارة، وقد حقق البرنامج النتائج المرجوة منه فانخفض العجز النقدي للموازنة وانخفض التضخم. وفي القطاع الخارجي انخفض العجز في الحساب الجاري كذلك.

وقد تواصلت الاجراءات الهادفة الى تعزيز السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.

وتم اعداد الخطة الخمسية الأولى للجمهورية اليمنية ١٩٩٦-٢٠٠٠ م والتي تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي بمعدل ٣ر٧ في المائة.

كما تم اعادة النظر في قانون الاستثمار لمنح مزيد من الضمانات وتوفير كثير من المزايا أمام رأس المال الخاص الوطني والأجنبي.

السيد الرئيس
السادة رؤساء الوفود

لقد حلت ببلادنا في شهر يونيو الماضي كارثة طبيعية كبيرة تمثلت بفيضانات الأمطار والسيول الجارفة والتي ألحقت أضرارا جسيمة وفادحة تركزت بصورة خاصة على القطاع الزراعي حيث جرفت آلاف الهكتارات من التربة الزراعية الثمينة ودمرت الكثير من المنازل والطرقات والجسور، وطمرت الأبار، وخربت أنظمة الري، وجرفت الأشجار المثمرة، ونفقت الكثير من الحيوانات والدواجن، لقد أثرت هذه الكارثة على مسار اقتصادنا، الأمر الذي يتطلب التضامن والدعم الدولي الفعال والمستمر مع بلادنا لمجابهة نتائج هذه الكارثة.

وفي الأخير أتمنى للمؤتمر التوفيق والنجاح في تنفيذ أهدافه النبيلة وشكرا.